# صـــــــوتُ الثـــــــورَة

يا عمال كل البلدان، إتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية ـ اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

usmlo.org


# خطاب أوباما بشأن أفغانستان
# حرب الإمبراطورية الأمريكية و "شراكاتها"

أدلى الرئيس باراك أوباما يوم 1 ديسمبر بخطاب حول الحرب في أفغانستان وخططه للمنطقة. وأعلن عن إرساله 30,000 جندي إضافي لخوض المزيد من الحروب في أفغانستان والباكستان، وعليه سيبلغ عدد قوات الإحتلال التابعة للولايات المتحدة وحلف الناتو 140,000 جندي يضاف إليهم عدداً موازياً من المرتزقة المتعاقدين مع وزارة الدفاع، البنتاغون. وفي سياق عرضه لمبررات الحرب وأهدافها وسبل تحقيقها، كشف أوباما عن خطته العمل على تأسيس "شراكات" مع قوى أفغانية محلية وحكام ولايات ووزراء يتم إختيارهم من قبله على أساس مدى تلبية أدائهم للمطالب الأمريكية.

ذكر أوباما بأن هدف الحرب تمثل "بضرب القاعدة وتفكيكها وإلحاق الهزيمة بها وحلفائها المتطرفين،" وبأن الزيادة الحالية لعدد القوات العسكرية يأتي خدمةً لهذا الهدف و"لتحسين تنسيق الجهود العسكرية والمدنية." وأقر الرئيس "بتدهور الوضع في أفغانستان" عموماً على الرغم من قراره إرسال 20,000 جندي لدى إستلامه الحكم، وبالرغم من "بعثرة صفوف القاعدة" بعد الإجتياح الأمريكي و"قتل العديد من قيادات القاعدة والطالبان، وزيادة الضغط على القاعدة حول العالم." وخلص إلى أن الوضع في أفغانستان "ليس ميؤساً منه على الرغم من تراجعه المستمر في السنوات الأخيرة وبأننا لم نخسر أفغانستان كليةً."

ولم يقصد أوباما بهذا التراجع ما طرأ على أحوال الشعب الأفغاني في ظل الإحتلال من إرتفاع لمستويات الفقر وتدمير البنى التحتية المدنية وصعود معدلات وفيات الولادات والمؤشرات الأخرى المعتمدة لتحديد ماهية الأوضاع في بلد ما. وغاب عن تقديره للوضع كذلك خسائر الأرواح المدنية في أفغانستان والباكستان من جراء العمليات الأمريكية، وأيضاً رأي الشعبين الأفغاني والأمريكي المعارضين للحرب. ماأراده أوباما هو أن يعتمد الناس على مايقرره ومايحلله الرئيس لأفغانستان بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة المشاركة بالعديد من الحروب العدوانية. ما قاله أوباما يناقض أبسط المبادئ الحديثة للعلاقات بين الدول من خلال مقولته "بأننا لم نخسر أفغانستان كليةً" وهو منطق يسمح للولايات المتحدة إدعاء حقوق إمتلاك دول بأكملها يمكن على هذا النحو خسارة أو الفوز بمواردها البشرية والطبيعية خدمة لمصالح الطغم الإحتكارية الأمريكية.

***التتمة على الصفحة الثانية***

# إدعموا ودافعوا عن الشعب الهايتي!
# لا لإستعمال القوة العسكرية!

نتوجه بالدعم الخالص للشعب الهايتي في الوطن والمهجر، في الولايات المتحدة وحول العالم، تجاه الخسائر بالأرواح والدمار الناجم عن الهزة الأرضية التي ضربت البلاد يوم 12 يناير. يعم الحزن العميق من جراء الوضع المأساوي حيث يبقى مايقارب الثلاثة ملايين نسمة دون مأوى وينقص العديد الطعام والشراب. ينظم الأمريكيون في كافة أنحاء البلاد وبشكل جماعي جهودهم ومواردهم دعماً للشعب الهايتي. فقد تطوعت العديد من الفرق الطبية وفرق الإطفاء للذهاب إلى هايتي للمشاركة بجهود الإغاثة الضرورية. إلا أنه تم إخبارهم أن عليهم الإنتظار، على نحو يذكر بالكارثة التي سببتها الحكومة بعد إعصار كاترينا.

هناك قلق بالغ من أن المساعدات المطلوبة لم يتم تسليمها. فبإمكان الولايات المتحدة تقديم المساعدة بسرعة كونها من الدول الأكثر ثراءً وقرباً من هايتي. تؤكد التقارير الواردة من النشطاء الهايتيين على الأرض أن أكثر المساعدات إلحاحاً الآن تتمثل بالفرق الطبية والمعدات الثقيلة المطلوبة لفتح الطرقات وإزالة الأنقاض والمزيد من المروحيات والزوارق الصغيرة اللازمة لنقل الناس والمؤن وتأمين المأوى للملايين. للولايات المتحدة القدرة على تزويد العتاد ووسائط النقل وإنشاء مدن كاملة في غضون أيام. والسؤال، لما لايتحقق هذا؟ لابالعكس يتم إستخدام المروحيات وزوارق خفر السواحل لنقل القوات العسكرية.

أشار متحدثون بإسم الحكومة إلى أن القوة المرسلة والبالغ عديدها الـ 5000 مسلحة وسيتم إستخدامها أساساً لأغراض "أمنية." وقال الرئيس أوباما تعقيباً على الكارثة: "يستلزم الرد على كارثة بهذا الحجم كافة عناصر طاقاتنا الوطنية، من مساعدة دبلوماسية وتنموية وقوة جيشنا وتعاطفنا كأمة على نحو خاص.

***التتمة على الصفحة الثالثة***

**ضرورة الإلتزام بالمبادئ التي تحرم الحروب العدوانية**

أعاد أوباما إحياء إعتداءات 11 سبتمبر كمبرر للمزيد من الحروب ضد أفغانستان والباكستان، ولتوسيعها لتشمل "الصومال واليمن وأماكن أخرى." إذ قال: "من المهم إستذكار السبب الذي من أجله كان على الولايات المتحدة وحلفائها خوض الحرب في أفغانستان، وهي حرب لم نردها أساساً. السبب يعود إلى قيام 19 رجلاً بإختطاف أربع طائرات يوم 11 سبتمبر 2001 وإستخدامها لقتل 3000 شخص

تقريباً ولضرب مراكزنا الإقتصادية والعسكرية الحيوية." تفادى أوباما خلال معظم أيام ولايته الرئاسية إستخدام الحادي عشر من سبتمبر للتميز عن سلفه جورج بوش الذي أساء إستعمال الإعتداءات لتبرير العدوان والتعذيب والإعتداء على الحقوق داخل الولايات المتحدة. في هذا الإطار، إستند أوباما إلى القانون والمعايير الدولية، كمعاهدة جنيف، في دعوته إلى إغلاق سجن غوانتانامو ووعده بوضع حدٍ لممارسة التعذيب. إلا أنه يتجاهل المبادئ الناظمة للحروب، ومنها مبادئ محاكمات نورنبرغ والتي أتت كرد عالمي على الفاشية وحروبها العدوانية. إذ يعرف المبدأ السادس من محكمة نورنبرغ الجرائم ضد السلام على أنها "التخطيط والتحضير للبدء أو لشن حرب عدوانية أو حربٍ تنتهك المعاهدات والإتفاقات والتعهدات الدولية."

في هذا الخصوص، لم يشرح أوباما مبررات دعم حربه العدوانية الآن. وبالعودة إلى خطابه، ذكر الرئيس قيام 19 شخصاً بتنفيذ إعتداءات 11 سبتمبر، فالأحرى إذاً أن تستوجب العدالة محاكمة هؤلاء أمام محكمة معترف بها دولياً. تقع المسؤلية على هؤلاء وليس على الشعب الأفغاني أو الباكستاني أو اليمني أو أي شعب أخر. مادعى أوباما الأمريكين إليه إذاً ضمناً إن لم يكن علانيةً هو دعم الحروب العدوانية لتحقيق مصالح الإمبراطورية عن طريق تبرير العدوان في أفغانستان والباكستان و"اليمن والصومال وأماكن أخرى." إن معارضة الحرب العدوانية لهو مبدأ رسخته التضحيات الهائلة التي قدمتها الشعوب لإلحاق الهزيمة بالفاشية. وعوضاً عن الإلتزام بهذا المبدأ، يغدو العدوان أمراً يحتكر الرئيس تقريره. وبخلاف بوش أوكل أوباما مهمة إضفاء وجهاً إنسانياً للحرب وللفاشية الأمريكيتين.

في هذا السياق يقول أوباما: "لقد قرأت الرسائل التي وصلتني من أهالي وأزواج الجنود اللذين تم نشرهم. وقمت بزيارة محاربينا الشجعان الجرحى في مشفى وولتر ريد. وسافرت إلى دوفر لملاقاة جثامين الجنود الثمانية عشر إلى مثواها الأخير. وبإمكاني معاينة الثمن الكبير الذي ندفعه في شن هذه الحرب. لو أنني لم أظن بأن أمن الولايات المتحدة وسلامة الأمريكيين في أفغانستان لم يكونا على المحك لكنت أمرت بإعادة كافة جنودنا إلى الوطن غداً ... لهذا يأتي قراري بناءً على قناعتي بأن أمننا على المحك في أفغانستان والباكستان، وهما المركز الرئيسي للتطرف العنيف الذي تمارسه القاعدة. ومنهما تم الهجوم علينا في 11 سبتمبر، وفيهما يتم التخطيط لإعتداءات جديدة الآن."

تأسست المبادئ الدولية ضد الحروب العدوانية وتلك التي تحمي من التعذيب وتلك التي تؤكد على إحترام حق السيادة لكافة الدول صغيرها وكبيرها في تقرير مصائرها على قاعدة توفير الأمن والرفاه لكافة شعوب الأرض. وتجاهل هذه المبادئ بإسم أمن الولايات المتحدة حصراً يهدف إلى فرض شوفينية حكام الولايات المتحدة في الدوس على شعوب الأرض لتحقيق مآرب إمبراطوريتهم، وبأن على هذه الشعوب الخضوع للولايات المتحدة وديمقراطيتها وجيشها وأمنها كإمبراطورية. ويتبدى هذا من خلال حديثه عن "الفوز" بأفغانستان أو "خسارتها." إلا أن تحركات الأمريكيين في كافة أنحاء البلاد تؤكد على معارضتهم لهذه الشوفينية ولمحاولة شرعنة الحرب العدوانية. ويتمثل موقفهم الواضح بالتأكيد على أن الأمن يتحقق بالنضال ضد الحرب ومن أجل حقوق الجميع في الوطن وفي الخارج. وبما أن أوباما قد قال بإستطاعة الأمر "بإعادة كافة جنودنا إلى الوطن غداً،" فلماذا لايقوم إذاً بهذا؟ فالأجدر بأن تستخدم موازنة الحرب الضخمة لدفع تعويضاتٍ وللدفاع عن الحقوق هنا وفي الخارج كسبيل للبدء بتحقيق الأمن لكافة الشعوب.

وفي محاولة لتبرير المزيد من العدوان ولحث الحلفاء على زيادة مساهماتهم العسكرية، تابع أوباما يقول: "يغدو الأمر أكثر خطورة في الباكستان كونها قوة نووية وذلك لمعرفتنا بسعي القاعدة وجماعات متطرفة أخرى الحصول على أسلحة نووية وبنيتهم إستخدامها ... وقد طلبت من حلفائنا الإسهام بإلتزامنا هذا كون هذا المجهود مجهود دولي. وبالفعل فقد ساهم البعض منهم بزيادة أعداد جنودهم في أفغانستان وأنا على ثقة بمساهمتهم بالمزيد في الأيام والأسابيع المقبلة. فقد قاتل أصدقاؤنا إلى جانبنا في أفغانستان، وبذلوا الكثير من التضحيات الغالية. ويتوجب علينا الآن العمل سويةً على إنهاء هذه الحرب بنجاح. فليست مصداقية الناتو وحدها على المحك فحسب، بل أيضاً أمن حلفائنا والأمن المشترك للعالم ككل."

يساوي أوباما ثانية بين أمن الإمبراطورية الأمريكية و"أمن العالم" ويردد توقعه بأن يرفده الجميع بالمال وبالجنود لإنهاء "هذه الحرب بنجاح." ومرة أخرى لايراد "للنجاح" بأن يقاس على أساس إحقاق حقوق الشعوب والإلتزام بالقانون والمبادئ الدولية، بل بمدى نجاح الإمبراطورية الأمريكية بإحكام سيطرتها على أراضي المنطقة ومواردها البشرية والطبيعية لشن الحروب ضد الصين وروسيا وبلدان أخرى يقررها الرئيس. وتشكل إضافة التهديد المزعوم المتمثل بسعي المجموعات المتطرفة الحصول على أسلحة نووية أداة تخويف تغطي على إستمرار الولايات المتحدة بإستخدام اليورانيوم المنضب والقنابل الخارقة للتحصينات وتهديدها باللجوء إلى السلاح النووي كوسيلة هجومية أولية. وهي كذلك محاولة للقول بأنه أينما وجدت القاعدة وأينما وجدت مواد نووية فاللولايات المتحدة الحق بالهجوم.

إلا أن مستشار أوباما لشؤون الأمن القومي جيم جونز يقدم صورة مختلفة: "كحد أقصى، نقدر بأن للقاعدة أقل من 100 عنصر فاعل في أفغانستان من دون أن يكون لديها القواعد أو القدرة على مهاجمة الغرب." ووفق تقديرات حكومية يبلغ عدد مقاتلي طالبان في أفغانستان الـ20,000، وهي القوة التي يزعم بأنها تهدد "أمن العالم" بالخطر. إلا أن السبب الفعلي للقلق هو أن المقاومة في العراق و أفغانستان والباكستان تشكل تهديداً للإمبراطورية الأمريكية ولنظام الدول الإمبريالية التي تتزعمه الولايات المتحدة. وتدرك هذه الإمبراطورية التهديد الذي تمثله ضرورة إيجاد بديل لهذا النظام على مستقبلها ومصالحها.

**الشراكات المدنية تخدم الإستبداد**

عرض أوباما لثلاثة محاور للإستمرار بالإحتلال الأمريكي

لأفغانستان ولتوسيع الحرب. "أولاً، سنطبق إستراتيجية عسكرية للقضاء على زخم الطالبان ولزيادة قدرة أفغانستان على المواجهة في الأشهر الـ 18 القادمة." "ثانياً، سنعمل مع شراكائنا والأمم المتحدة والشعب الأفغاني لإتباع إستراتيجية مدنية أكثر فعالية كي تتمكن الحكومة من الإستفادة من الوضع الأمني المتحسن.

"لابد لهذا المجهود أن يعتمد على الأداء. فأيام الدعم غير المشروط فلت إلى غير رجعة ... لن يكون هناك لبس مستقبلاً بشأن ماسنتوقعه ممن يتلقون مساعدات منا. سنعمد إلى دعم الوزراء وحكام الولايات والقيادات المحلية الأفغانية التي تكافح الفساد وتفي بوعودها للشعب الأفغاني. ونتوقع أن تتم محاسبة الفاسدين وغير الفاعلين. وسنركز مساعدتنا حيث يمكن ملامسة آثارها المباشرة على الشعب الأفغاني كالزراعة."

يمثل هذا إعتداءً على السيادة الأفغانية بالنظر إلى خطة أوباما الإلتفاف على سلطة الحكومة المركزية لتأسيس علاقات مباشرة بين الرئيس و "الوزراء وحكام الولايات والقيادات المحلية الأفغانية التي تكافح الفساد وتفي بوعودها للشعب." وهو أيضاً إلتفاف على صلاحيات الكونغرس. أضف إلى هذا أنه سيعود للرئيس تحديد إستحقاق الأداء للمساعدة المالية. وهذا ما لايمكن وصفه بالشراكة، بل هي إجراءات تهدف إلى إقصاء الأعراف التي تحكم العلاقات بين الحكومات وسلطاتها وإستبدالها بنظام إستبدادي تمثله السلطة الإعتباطية المطلقة لرئيس الولايات المتحدة. وستكون علاقة الرئيس مع إفرادٍ ستتم رشوتهم كي يأتي أداءهم على قدر توقعاته. أما من يقررهم الرئيس "فاسدين وغير فاعلين" فمصيرهم السجن أو الإبعاد أو "المحاسبة." ويتبدى الوجه البشري ثانيةً مع التذكير بأن هذا سيكون من أجل "الإيفاء بالوعود" وإحداث تغييرات يلمسها الأفغانيون بسرعة.

**توسيع الحرب بإتجاه الباكستان**

أما المحور الثالث فيتعلق بتوسيع الحرب إلى الباكستان. بهذا الصدد يقول أوباما: "سنتحرك على أساس قناعتنا بأن نجاحنا في إفغانستان وثيق الصلة بشراكتنا مع الباكستان. إن وجودنا في أفغانستان يهدف إلى الحيلولة دون إنتشار السرطان في أنحاء هذا البلد مرة أخرى. لكن هذا السرطان عينه آخذ بالتجذر في المنطقة الحدودية للباكستان. لذا نحتاج إلى إستراتيجية فاعلة على جانبي الحدود." هل من تشبيه للوضع أكثر إخافة من السرطان؟ ومن ياترى سيعارض وقف إنتشاره؟ وعلى قاعدة هذا التبرير والتهديد، تواصل الولايات المتحدة إرسال طائرات من دون طيار لقتل المدنيين في الباكستان مما يزيد من زعزعة الوضع وإنعدام الأمن.

ويتبدى من كلام أوباما أن الوضع آيل إلى المزيد من الإستبداد رغم حديثه عن "شراكة مع الباكستان تقوم على أساس المصلحة المشتركة والإحترام والثقة المتبادلتين." وبحسب إدعائه، لايمكن للولايات المتحدة "القبول بإتخاذ الإرهابيين ملاذاً آمناً في مكانٍ نعرفه،" وهذا مايبرر إعطائها لنفسها الحق بالإعتداء على الباكستان. ويتجلى التدخل الأمريكي أيضاً "بتعزيز قدرة الباكستان على مواجهة تلك المجموعات التي تهدد بلدينا،" وهو ما يشكل إشرافاً أمريكياً على القوات المسلحة الباكستانية. وكانت نتيجة الدعوة الأمريكية للجيش الباكستاني للتحرك المئات من القتلى المدنيين وعدة آلاف من اللاجئين. ولايعود التقرير في هذه المسائل إلى الباكستان أو حكومتها بل إلى رئيس الولايات المتحدة.

لايتوقف أوباما عند هذا الحد بل يتحدث عن توسيع رقعة العدوان بما يتجاوز الباكستان. "لن ينتهي القتال ضد التطرف العنيف سريعاً ولا ينحصر بأفغانستان و الباكستان. وهو يمثل إختباراً لمجتمعنا الحر ولقيادتنا في العالم. وبخلاف ماخبرناه من صراعات بين القوى العظمى على أساس تقسيمات واضحة خلال القرن العشرين، فإننا اليوم نواجه مناطق مضطربة ودولاً فاشلة وأعداءً غير متمركزين جغرافياً."

لايمكن توصيف مايدعو إليه أوباما، من حروب عدوانية وإحتلالات وسلطةٍ معطاة لرئيس يفرض إجراءاته الإستبدادية حول العالم وشراكات رشوى وإستخدامٍ للقوة، بالهادفة إلى تحقيق السلام والأمن. وهي مناقضة لما تنادي به الشعوب في أفغانستان والباكستان والعراق والولايات المتحدة وباقي العالم. تهدف هذه الإجراءات تحديداً إلى عرقلة قيام آليات تقريرٍ جماهيرية وعرقلة تأسيس الأمن على قاعدة ضمان حقوق جهود هذه الجماهير الجميع لا من خلال الحروب العدوانية الإجرامية.

## *هايتي - تتمة الصفحة الأولى*

" مامعنى الحديث عن "قوة جيشنا" في خضم الحاجة إلى المساعدة الطبية والإغاثة وإعادة الإعمار؟ كانت الفرقة المجوقلة الـ 82 طليعة القوى الواصلة إلى هايتي، وفي الأمر دلالة إذ أنها كانت أيضاً القوة التي أرسلت إلى نيو أورلينز. ولم ينسى الناس كيف أعطى هؤلاء الجنود أوامر "بإطلاق النار بقصد القتل" والتسبب بمقتل العديد من الناجين بإسم "إستعادة النظام" و"إيقاف أعمال النهب." ترفض *صوت الثورة* إستعمال الولايات المتحدة للقوة العسكرية وفرض إحتلال أخر بإسم "الأمن."

تشير كافة الدلائل بأنه سيتم إستخدام هذه القوات ضد الشعب ولتعزيز المصالح الإحتكارية الأمريكية. تصدرت أخبار هذا "الرد العسكري الأمريكي الضخم" العناوين الأخبارية يوم 13 يناير بشكل طغى على أخبار إرسال المساعدات. ويتم التركيز حالياً على "الفوضى" و"خطر أعمال النهب" والتي يزعم بأنها تحول دون وصول المساعدات. من الملح أن يعبر المعنيون بهايتي عن رفضهم القاطع لأي إستخدام للقوة العسكرية ضد الهايتيين وأن يطالبوا بنزع سلاح القوى الموجودة وحصر مهامها بالإغاثة وضرورة سحبها بأسرع وقت.

ويتبدى أيضاً أن حدة الوضع ناجمة، ليس عن الهزة الأرضية، بل عن التاريخ الطويل للإحتلال والقمع الأمريكيين. وحاول أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون التعمية عن هذا بوصف الوضع في هايتي بانه "عصي عن الفهم" وبأن المأساة التي تلاحق هذا البلد شبيهة "بقصص العهد القديم." تسببت الإمبريالية الأمريكية بالإبقاء على هايتي واحدة من أفقر الدول في العالم. ولم يغفر الإمبرياليون للشعب الهايتي ثورته على المستعر وقضائه على العبودية، حين كانت هذه الأخيرة ماتزال موجودة في الولايات المتحدة. وردوا بفرض حكام طغاة دمويين مثل دوفاليه الأب والإبن. وتتحمل الولايات المتحدة مسؤولية الإنقلاب على الرئيس المنتخب ديموقراطياً جون برتراند أريستيد ونفيه في العام 2004. إلا أنهم عمدوا كذلك من خلال الموسسات المالية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى فرض برامج دمرت الزراعة في هايتي ودفعت بمئات الآلاف إلى هجر أراضيهم والنزوح إلى المدن. وتستمر الولايات المتحدة وفرنسا، المستعمر

الذي سبقها على إحتلال الجزيرة، برفض دفع تعويضات عن الجرائم والتدمير اللاحق بهايتي. ماحصل لم يكن "عملاً إلهياً" بل نجم عن الإمبريالية وإستغلالها وإستعبادها للهايتيين. وتتبدى مسؤولية الإمبريالية عن إفقار هايتي من خلال الظروف المأساوية وغياب البنى التحتية المدنية رغم عقود من "المساعدات" والإملاآت الأمريكية.

من المقلق أيضاً حديث أوباما عن "تعاطفنا كأمة" إلى جانب إشارته إلى إستخدام القوة العسكرية. مما لا شك فيه أن التعاطف الشعبي الأمريكي والرغبة بمساعدة هايتي عاليين. إلا أن الحديث عن التعاضد من شأنه رفع مسؤولية الإغاثة ونوعيتها عن كاهل الحكومة وإلقائها على عاتق أعمال الخير. وهنا لابد من المطالبة بأن تتصدى الحكومة بشكل أساسي لمهمة الإغاثة بصفتها ممثلاً للمجتمع.

أضف إلى هذا أن للولايات المتحدة تاريخاً طويلاً من إستخدام المنظمات الخيرية الخاصة والجمعيات غير الحكومية كالصليب الأحمر للتدخل بشؤون الدول الأخرى وتمويل نشاطات معادية لمصالح الناس. إذ يدرك ناجو كاترينا ومتطوعو الصليب الأحمر المحليون خيانة كبار المسؤولين والذي تمثل بعدم وصول المساعدات للمحتاجين.

لابد من ممارسة اليقظة تجاه الدعوات "للمساعدات الإنسانية" والتي تبرر عسكرة هايتي والمنطقة على نحو أكبر. إذ تخطط الولايات المتحدة إرسال العديد من السفن القتالية للمنطقة بالإضافة إلى 5000 جندي على الأقل. وهنا يتوضح ماعناه أوباما بأن الولايات المتحدة ستقف مع هايتي إلى النهاية. وإزاء هذا، يعتري القلق شعوب المنطقة بالنظر إلى موقع هايتي القريب من كوبا والمواجه لفنيزويلا ووجود سفن حربية تضاف إلى زيادة القواعد العسكرية في كولومبيا. هذه ليست إغاثة، بل جريمة ضد السلام وتحضير للمزيد من العدوان.

لايريد الشعب الهايتي أن يعاد إحتلاله وإستعماره. ولايريدون المزيد من القوى العسكرية لحماية الأغنياء وقمع الناس. ويرفضون أيضاً أن يتم وصفهم "باللصوص" في وطنهم في حين أن من قام بنهب وإغتصاب الجزيرة، الولايات المتحدة بشكل أساسي، يقدمون على أنهم مخلصون.

يعرف العالم بأسره أن الشعب الهايتي كان الأول في القضاء على العبودية. ففي عام 1804، أنشأ الهايتيون هايتي كأول أمة كرس دستورها حقوق الناس على أسس حديثة كحقوق تخصهم كونهم بشر. وألغوا العبودية في وقت كانت هذه متفشية في الولايات المتحدة وهذا ما لايغفره حكام الولايات المتحدة لشعب الجزيرة إلى يومنا هذا. إذ أطلقوا العنان لقمعهم وإفقارهم للجزيرة عقاباً على المثل المشرف الذي مثلته هايتي لكافة شعوب الأرض المضطهدة، وكوسيلة للإستمرار بإستغلال الأرض والعمالة في هايتي. وعوضاً عن أن يترك لشعب هايتي تقرير مصيره كأمة مستقلة تأنسن مجالاتها الطبيعية والإجتماعية، تم بلاءهم بمختلف أنواع التدخلات السياسية والإقتصادية والعسكرية من قوىً خارجية وفي طليعتها الولايات المتحدة.

وبرهن الشعب الهايتي مراراً على إصراره وشجاعته في المضي قدماً رغم القمع الوحشي هذا. وتسعى الولايات المتحدة إلى محاولة كسر هذه الإرادة مرة أخرى تحت شعار "المساعدات الإنسانية." نقول لا وألف لا!

*ساندوا الشعب الهايتي!*

*لا لإستعمال القوة العسكرية والإستمرار بإحتلال هايتي*

# الرد الأمريكي العسكري الضخم على كارثة هايتي

تقوم الولايات المتحدة بالرد على تطورات الوضع في هايتي بطريقة عسكرية ضخمة. فعوضاً عن العمل على تلبية الإحتياجات الطبية وتأمين المواصلات والمعدات الثقيلة، تتجلى الأولوية الأمريكية بنقل القوات العسكرية. سترسل الولايات المتحدة إلى هايتي أسطولاً من السفن الحربية والمروحيات وسفن النقل وقوة من المارينز يبلغ تعدادها الـ 2000. فوفقاً للجنرال دوغلاس فرايزر قائد القيادة الجنوبية من المحتمل إرسال سفينة حربية برمائية تنقل قوة إستطلاعية من المارينز. وأشار إلى وضع قوات أخرى على أهبة الإستعداد ومنها سرية من 3500 جندي. وأضاف بأن البنتاغون "يدرس جدياً" إرسال آلاف إضافية من المارينز شارحاً بأن هذه القوات ستساعد في عمليات الإغاثة وفي "حفظ الأمن والنظام." وكانت الفرقة المجوقلة الـ 82 والتي عرفت بقمعها في نيو أورلينز في طليعة الواصلين.

وأضاف الجنرال بأن حاملة الطائرات يو إس إس كارل فينسن ستصل الجزيرة يوم 15 يناير وبأن حاملات الطائرات يو إس إس باتان، والتي تنقل جنوداً من وحدة المارينز الإستطلاعية الـ 22، و يو إس إس فورت ماك هنري و يو إس إس كارتر هول على وشك المغادرة إلى هايتي وبأن سفناً أخرى وضعت في حالة التأهب. كما تم إرسال يو إس إس هيغنز من القاعدة البحرية في سان دييغو لتزويد مروحيات خفر السواحل بالمساعدة اللوجيستية. إلا أن السفينة المستشفى التابعة للقوات البحرية لن تصل إلا بعد أسبوع كامل.

وكانت القيادة الجنوبية ومقرها في ميامي قد أرسلت بعيد الهزة الأرضية فريقاً من 30 شخصاً للمساعدة في الإغاثة وللتحضير لوصول قوات عسكرية إضافية.

وقد تحدث مسؤولون عن إرسال طائرتين حربيتين من طراز C-130 يوم 13 يناير لنقل فريق من المهندسين العسكريين ومخططي العمليات وإختصاصي الإتصالات ومجوعات مراقبة وقيادة. كما سترسل القوات الجوية عناصراً لتأمين مراقبة الحركة الجوية والعمليات في مطار بورت أو برنس. أما عدد عناصر الإغاثة الأمريكيين المدنيين فلا يتجاوز الـ 300.

مايحتاجه الهايتيون في ظل الوضع الحالي هي مساعدة فورية وغير مشروطة لإنقاذ الناجين من بين الأنقاض وللحيلولة دون إنتشار الأوبئة. إلا أن رداً عسكرياً إحتلالياً بهذا الحجم لايخدم هذا الغرض.

*زوروا موقعنا على الإنترنت*

**usmlo.org**